



بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس 34

مفهوم العموم في الأصول

تعريف العموم

العموم يعني الشمول يا الاستيعاب الذي يكون مدلولاً مباشراً للفظ. هناك نوعان من الشمول: شمول ضمني: استيعاب لا يكون مدلولاً مباشراً للفظ، كاستيعاب اسم الجنس لأفراده عند نفي القيد، مثل قول «أكرم العالم»، حيث يشمل كل فرد من أفراد العالم دون أن يُعبّر عن هذا الشمول. شمول صريح (العموم): حيث يكون الاستيعاب جزءاً من معنى اللفظ مباشرة، كما في كلمة «كل» يا «جميع». في مثال «كل رجل»، تدل كلمة «كل» مباشرة على استيعاب كل رجل. أسماء العدد، مثل «عشرة»، ليست أدوات عموم، إذ تشير إلى عدد معين دون أن يكون العموم جزءاً من معناها.

أدوات العموم ودورها

من أبرز أدوات العموم كلمة «كل» و«جميع»، حيث تضيف معنى الشمول بوضوح إلى مدخولها (الكلمة التابعة لها). ولكن هناك سؤال حول ما إذا كان هذا الشمول يتطلب قرينة الحكمة (التوضيح السياقي الذي يحد القيد أو الإطلاق) لتأكيد شمول اللفظ.

إذا كانت أداة العموم تستوعب كل ما يصلح أن يشمله مدخولها (مثل «عالم» در «أكرم كل عالم») دون الحاجة إلى قرينة الحكمة، فيُغني وجود الأداة عن الحاجة إلى مقدمات الحكمة. أما إذا كانت أداة العموم تعتمد على قرينة الحكمة لإطلاق المدلول (الشمول لكل فرد من أفراد «عالم» في «أكرم كل عالم»)، فهي تُعتبر إشارة غير كافية للعموم.

الوجهين في تفسير دور الأداة:

تفسير قائم على قرينة الحكمة:

إذا كانت أداة العموم تستلزم قرينة الحكمة، يجب أن يُفهم شمولها من سياق الكلام.

التفسير القائم على استيعاب ذاتي للأداة:

تفترض أن الأداة (مثل «كل») تدل مباشرة على شمول جميع الأفراد التي يمكن أن تنطبق عليها الكلمة التابعة دون الحاجة إلى قرينة الحكمة.

الاستنتاج والتطبيق العملي



التفسير الثاني (الاستيعاب الذاتي للأداة) هو الأصح لأنه يجعل أداة العموم تؤدي دورها بشكل مستقل ومباشر.